### مجلس الأمة يناقشها اليوم .. والحياة البرلمانية الكويتية شهدت 93 استجواباً

# الغانم: أتوقع الانتهاء من مناقشة الاستجوابات الثلاثة فجر الأربعاء

توقع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن ينتهي المجلس من مناقشة الاستجوابات الثلاثة المدرجة على جدول أعمال جلسته العادية المقررة اليوم مع الساعات الأولى من فجر الأربعاء.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس "توقعاتي بأن ينتهي المجلس من مناقشة الاستجوابات الثلاثة في ساعات الفجر إن لم يكن صباح غد الأربعاء".

وأوضح أنه أيا كان الوقت المتبقي لعقد الجلسة التكميلية فإنه سيكون متواجدا في الموعد المحدد لعقدها وإن لم يكتمل النصاب سيرفعها لمدة نصف ساعة وفي حال عدم اكتمال النصاب مرة أخرى سيرفع الجلسة نهائيا.

وذكر أن الاستجواب المقدم من النائبين عمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين والموجه إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي بصفته قد استنفذ المدد اللائحية.

ووفقا للمادة "135" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة "يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص".

■ أياً كان الوقت المتبقي لعقد الجلسة التكميلية فسأكون متواجداً في الموعد المحدد لها

كما نصت المادة آنفة الذكر بشأن مناقشة الاستجواب على أنه "لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال".

وأعطت المادة لمن يوجه إليه الاستجواب الحق بأن "يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس".

ويناقش مجلس الأمة في جلسته العادية اليوم ثلاثة استجوابات رفعت عدد الاستجوابات في تاريخ الحياة البرلمانية في الكويت الى 93 استجوابا.

ويشمل طلب الاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي الموجه إلى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بصفته ستة محاور يتعلق الأول وفق مقدمه ب"تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد".

مرزوق الغانم يصرح لوسائل الإعلام (تصوير: صالح محمد)

■ الاستجواب المقدم من النائبين الطبطبائي والبابطين والموجه إلى وزير النفط بصفته استنفد المدد اللائحية

■ لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال

ويتناول المحور الثاني من الاستجواب وفق مقدمه "تجاوزات حساب العهد" فيما رأى مقدم الاستجواب في المحور الثالث "تراخي وبطء الحكومة في التعامل مع بعض القوانين الصادرة من مجلس الأمة وعدم إصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين وعدم تحقيق العدالة في تطبيق القوانين".

ويتطرق المحور الرابع وفق مقدمه إلى "سوء استعمال السلطة وإصدار مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية" فيما يناقش المحور الخامس "فشل الحكومة والقصور الواضح في تصديها لمعالجة مشكلة غير محددي الجنسية" فيما خصص المحور السادس لـ"استمرار الإيقاف الرياضي".

■ سأرفع الجلسة إذا لم يكتمل النصاب لمدة نصف ساعة وفي حال عدم الاكتمال مرة أخرى سأرفعها نهائياً

ويتضمن طلب الاستجواب المقدم من النائبين عمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين الموجه إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي بصفته عشرة محاور يتعلق الأول وفق مقدميه ب"الإخفاق في إنجاز مشروع الوقود البيئي النظيف أكبر المشاريع التنموية وأعلاها تكلفة على الدولة".

وجاء في المحور الثاني وفق ما اعتبره النائبان "الدخول في مشاريع استثمارية خاسرة واتخاذ قرارات استراتيجية متضاربة ذات تكلفة باهظة على المال العام" فيما رأيا في المحور الثالث "التقصير والتقاعس عن استرداد الأموال العامة المصروفة دون وجه حق لتغطية أتعاب مكاتب محاماة المتهمين في صفقة الداو".

ويتناول المحور الرابع "تكرار تعطل إنجاز وتشغيل مصفاة فيتنام أحد مشاريع الدولة التنموية" فيما أشار مقدما الاستجواب في المحور الخامس إلى "التفريط والتقصير في إيقاف هدر الأموال العامة بعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بإيقاف صرف الباكيجات المليونية غير الدستورية".

ويتطرق المحور السادس إلى "تقديم إجابات برلمانية مليئة بالجهل أو ادعاء التجاهل بنصوص أحكام قانون إنشاء مؤسسة البترول الكويتية" فيما يتعلق المحور السابع ب"إهدار المال العام على برنامج تدريبي لتطوير القياديين دون نتائج مرجوة".

ويضم طلب الاستجواب المقدم من عضو مجلس الأمة صالح عاشور الموجه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بصفتها ثلاثة محاور أولها ما اعتبره "الانحراف في تطبيق القانون والتعسف وإساءة استعمال السلطة".

ويتناول المحور الثاني وفق مقدمه "الإخفاق في تحقيق الإصلاح أو التطوير والعجز عن أداء المهام خاصة تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية وإحلال الكويتيين محل الوافدين وسوء الإدارة" فيما أشار في المحور الثالث إلى "عدم النجاح في التخطيط والتنمية على مستوى الدولة".

### أكدت على وجود توافق وتعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية

# «التشريعية» تقر قانون الإدارة العامة للتحقيقات: مكافأة نهاية الخدمة راتب سنتين

انتهت لجنة الشؤون التشريعية في اجتماعها أمس من مناقشة الاقتراحات بقوانين الخاصة بالإدارة العامة للتحقيقات وأعدت تقريرها بهذا الشأن وأجلت البت في الاقتراح بقانون الخاص بالأحوال الجعفرية لاستكمال دراسته.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تم دمج الاقتراحات بقوانين الخاصة بالإدارة العامة للتحقيقات في 8 مواد وكان هناك توافق وتعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية.

وأضاف أن أبرز الاقتراحات تركزت في أن تكون الترقيات بناء على أساس الأقدمية بمراعاة الكفاءة وتنظيم مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين في الإدارة بأن تكون بقيمة راتب عامين حسب آخر راتب شامل للمتقاعد، وأن يكون المعاش التقاعدي بقيمة ٨٠٪ من آخر راتب شامل.

وذكر أن هناك اقتراحا آخر تم تقديمه بأن يستفيد المحققون الذين تم إنهاء خدمتهم خلال السنتين الماضيتين وعددهم لا يتجاوز ١٥٦ محققا من مكافأة نهاية الخدمة حيث تم إحالتهم إلى التقاعد بدون سبب أو سابق إنذار وتكلفة مكافآتهم تبلغ ١٥ مليون دينار تدفع مرة واحدة.

وتمنى السبيعي أن يتم التصويت على القانون في المداولتين في دور الانعقاد الحالي مشيرًا إلى أن وزارة الداخلية كانت موجودة وطرحت آراء وكان هناك توافق على معظم النصوص.

وأوضح السبيعي أن اللجنة ناقشت أيضا الاقتراح بقانون الخاص بالأحوال الشخصية الجعفرية حيث لا يوجد قانون خاص بها في الكويت، وكان القضاة يختارون أئمة مساجد ومشايخ يحكمون في القضايا وفق المذهب الجعفري.

■ المعاش التقاعدي يكون بقيمة 80% من آخر راتب شامل

اجتماع اللجنة التشريعية

■ الدلال: تطوير جهاز العدالة من أهم النقاط التي تبحث في اللجنة

■ الفضل يثني على نسبة الإنجاز في لجنة الشؤون التشريعية وآلية عملها

وأشار إلى أنه لا توجد محكمة تمييز في قانون الأحوال الشخصية الجعفرية وهذا إخلال بحق دستوري في أن تكون هناك درجات للتقاضي.

وأضاف أن الاقتراح بقانون يتكون من ٤٥٠ مادة ولا يمكن مناقشتها في اجتماع أو اجتماعين وهناك أيضا رأي للمجلس الأعلى للقضاء وبعض الملاحظات على صياغة المواد فقط أو النصوص مشيرًا إلى أن المكتب الفني للجنة سيقوم بحصر الاقتراحات والخلافات لسرعة البت في هذه الاختلافات.

وتابع السبيعي أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع إدارة الخبرة ويحتاج إلى تعديلات كثيرة وتم تأجيله لاجتماع لاحق.

من ناحيته كشف عضو اللجنة النائب محمد الدلال أن تطوير جهاز العدالة والمؤسسات التابعة له هي من أهم النقاط التي تبحث في اللجنة التشريعية ومجلس الأمة.

وأضاف الدلال في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة تبحث العديد من القوانين لتطوير جهاز العدالة وجميع المؤسسات المرتبطة والمعاونة له لافتا إلى أن قانون تنظيم القضاء موجود على جدول أعمال اللجنة إضافة إلى قوانين الخبراء والتحقيقات ومحكمة الأسرة وقانون الجزاء.

وقال الدلال إن اللجنة أقرت قانون الإدارة العامة للتحقيقات وهذا القانون ليس جديدًا بل موجود في المجالس السابقة مشيرًا إلى وجود تعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية.

وأضاف أن الاقتراحات تعالج التدرج الوظيفي للمحققين والتظلمات وكذلك تم التعامل مع قضية تقاعد المحققين ومشكلة المحققين الـ ١٥٦ الذين تم إحالتهم بطريقة غير قانونية في مرحلة من المراحل بحيث سيكون بأثر رجعي حتى تغلق هذا الملف الذي ظلموا فيه.

بدوره أثنى عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب أحمد الفضل على نسبة الإنجاز في اللجنة، مشيرًا إلى أنها أنهت اليوم دراسة موضوع الإدارة العامة للتحقيقات بشأن المزايا المالية والمسميات المستحدثة.

وقال الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه إذا كانت هناك ملاحظات من قبل الحكومة فسيتم مناقشتها خلال المداولة الثانية بعد إقرارها في المداولة الأولى.

وأضاف الفضل "بشأن قانون الأحوال الجعفرية اتفقنا على آلية سليمة ومنطقية وهي أن ندرس المقترح ورأي الحكومة ثم نناقش المختلف عليه بين الطرفين، ومن لديه تحفظ يتقدم به حتى نختصر الوقت، خاصة وأن غالبية المواد تتحدث عن نصوص فقهية، وهذا المقترح موجود على جدول الأعمال منذ فترة طويلة".

ومن جهة أخرى قال الفضل "لقد تقدمت بعدد من المقترحات بقوانين ولم أطلب استعجالها احترامًا للدور وفقًا لأولوية القوانين داخل اللجنة ومنها مقترح قانون بشأن من يسيء للدول الشقيقة".

وأضاف "اضطررنا إلى أن ندمج مقترحي بشأن عقوبة الإساءة للدول الشقيقة مع مقترحات نيابية أخرى وتم رفضها"، مشيرًا إلى أنه لم يحضر اجتماع اللجنة السابق لتحفظه على بعض القوانين الخاصة بالمغردين وحرياتهم واللجنة بأعضائها وأن اللجنة بأعضائها الحضور أسقطوا هذه الاقتراحات.

وبين أنه "في المجلس السابق تم إجراء تعديل لائحي بتحويل لجنة الأولويات إلى لجنة دائمة ومن ثم تكون قراراتها ملزمة ومن أهم مهامها ترتيب جدول الأعمال لمجلس الأمة وترتيب أولويات كل لجنة، ويجب تنظيم عمل المجلس وفقا لهذا التنظيم".

■ السبيعي: حصر الخلافات بشأن «الأحوال الجعفرية» لسرعة البت فيه

وأضاف "من لديه أمر مستعجل ندعوه للجلوس مع لجنة الأولويات ومناقشتنا فيه وبشأن تقديم الأولويات فإن أغلبية النواب لم يقدم أولوياتهم ويجب على اللجنة أن تنظم أولويات جميع النواب ومن غير المعقول أن مجموعة من النواب يعطلون عمل اللجان بمقترح من غير تنسيق ولا تنظيم".

وقال الفضل "الآن فاجأنا النائب رياض العدساني بكتاب إلى اللجنة التشريعية بأن ترسل تقريرها خلال ٣ أسابيع، وإذا تأخرت اللجنة في تقديم تقريرها يتم عرض الموضوع في المجلس وله القرار في اتخاذ القرار بشأن موضوع التقرير وفقا لنص الطلب".

وأوضح أن العدساني قدم مقترحه بشأن مجلس إدارة مؤسسة التأمينات بتاريخ ٥ نوفمبر مشيرًا إلى أنه "كل أسبوع نرد اقتراحات جديدة إضافة إلى مشاريع الحكومة، والتعامل مع اللجان بهذه الطريقة يؤدي إلى تعطيل عملها".

وأشار إلى أن "اللائحة تقول إن أي قانون يجب أن يمر على (التشريعية) دستوريته، وإذا كانت هناك مشكلة يجب تعديل الآلية بحيث يتم إحالة المواضيع مباشرة للجنة المعينة ويكون لديها كوادر قانونية تبحث مدى دستورية الاقتراحات والقوانين المقدمة".

وأكد الفضل أن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يمكن أن نطبق بجميع موادها في ظل الوضع الحالي، وخاصة أن هناك العديد من المشاريع والمقترحات المتأخرة عن مدة الثلاثة أسابيع

### اللجنة ناقشت ميزانيتها للسنة المالية الجديدة 2019/2018

# «الميزانيات» تطالب «صندوق التنمية» بالتحقيق مع المكاتب الاستشارية المسندة إليها إدارة المنح المليارية

لجنة الميزانيات

■ جهاز المراقبين الماليين سجل 57 مخالفة مالية على تنفيذ الحساب الختامي

■ إدارة الاستثمار بحاجة إلى إعادة نظر .. ونظام الأرشفة الحالي غير فعال

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية الجديدة 2019/2018 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة تبين لها أنه رغم تكرار إفادة الصندوق منذ عدة سنوات بقرب التوصل لاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية لإقرار اللوائح المالية للصندوق ومزاياه المالية إلا أن اللجنة لا تلاحظ أي تسوية في هذا الجانب.

وأضاف أن جهاز المراقبين الماليين سجل 57 مخالفة مالية على تنفيذ الحساب الختامي كما تم تمرير صرف 16 استمارة كان الجهاز قد امتنع عنها، مشيرًا إلى تأكيد اللجنة ضرورة تسوية هذه الملاحظة مع ميزانية السنة المالية الجديدة والمقدرة مصروفاتها بـ 28 مليون دينار.

وأشار عبدالصمد إلى أنه رغم اعتماد الصندوق مؤخرًا دراسة متعلقة بإعادة توزيع الأصول الاستثمارية والتي لم تكن موجودة منذ تأسيسه، إلا أن اللجنة ما زالت تلاحظ أن آلية إدارة الاستثمار بحاجة إلى إعادة نظر.

وقال إن من بين تلك الملاحظات أن نظام الأرشفة الحالي غير فعال وعدم تزويد ديوان المحاسبة ببعض الملفات، مع أهمية الحاجة لمتابعة مكثفة لبعض الصناديق العقارية التي حققت عائدًا سلبيًا.

وأكد عدم وضوح مبررات الصندوق بالدخول في أحد الاستثمارات الجديدة رغم أن لديه تجربة مماثلة في شركة أخرى كانت تقوم بنفس الأغراض ولم تحقق جدواها وتم تصفيتها وذلك وفقا لما هو وارد في تقارير ديوان المحاسبة.

ولفت عبدالصمد إلى تشديد اللجنة على ضرورة استجابة الصندوق لطلب ديوان المحاسبة بإجراء تحقيق حول الملاحظات التي شابت تعاقدات الصندوق مع المكاتب الاستشارية التي كانت تسند إليها إدارة المنح المليارية لبعض الدول والتي انتهت مؤخرًا.

وأضاف أن اللجنة كانت توصي لسنوات بإنشاء مكاتب إشرافية للصندوق في الدول التي منحت منحًا مليارية من حكومة دولة الكويت للتأكد من سلامة الصرف فيها ولم تجد اللجنة طوال تلك السنوات نقطة تلاقي مع الصندوق في هذا الشأن.

وبين أن تكرر تبريرات الصندوق بشأن قيامه بتعيين عدد من الموظفين دون الإعلان في الصحف عن الحاجة الماسة لهم غير مقنعة مطالبًا بوقفة جادة في هذا الأمر لا سيما أنها تكررت أكثر من مرة.

وأكد عبدالصمد أن اللجنة شددت على ضرورة شغل الدرجات الـ 39 الشاغرة في ميزانية الصندوق للسنة المالية الجديدة وفق الضوابط مع الإعلان عنها.

وأوضح أن اللجنة أكدت ضرورة معالجة ما بينه تقرير جهاز المراقبين الماليين فيما يخص مصاريف الإعلام والمقدر له في ميزانية السنة المالية الجديدة ما يجاوز الـ 1 مليون دينار.

وأشار إلى أن توسع الصندوق في رعاية البرامج والمسابقات والملتقيات والمؤتمرات في إطار حملته الإعلامية هي من مواطن الهدر في الميزانية كما براها الجهاز، لافتا إلى تأكيد اللجنة حرصها على إبراز الدور التنموي للصندوق ضمن الضوابط الرقابية السليمة.